

■ مصر تستهدف جذب 12 مليون سائح



سنة نتيجة ارتفاع صادرات الأسمدة 27.5% والملابس الجاهزة 2.8% والبلاستيك 33.8% في المئة. وتراجعت الواردات إلى 6.01 مليار دولار في مايو من 7.06 مليار دولار قبل عام، بدعم من انخفاض واردات الحديد والصلب 32.3%، واللدائن والبلاستيك بنسبة 1.6%، والمواد الكيماوية 13.6% في المئة.
المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصرف)

تستهدف مصر زيادة أعداد السائحين الوافدين إليها إلى 12 مليون سائح خلال السنة المالية 2019 - 2020، بارتفاع نحو 11% عن السنة المالية السابقة، حيث يعدّ قطاع السياحة ركيزة أساسية لاقتصاد مصر ومصدر رزق لملايين المواطنين ومورد رئيسي للعملة الصعبة. وتسعى الحكومة المصرية إلى زيادة عدد الليالي السياحية إلى 127 مليون ليلة في 2019 - 2020 مقابل 113 مليون ليلة قبل عام. وقد زاد إغراء المقصد السياحي المصري عقب قرار البنك المركزي تحرير سعر صرف الجنيه في نوفمبر (تشرين الثاني) 2016، حيث أدى ذلك إلى تراجع قيمة العملة المحلية إلى النصف وعزز القدرة التنافسية للقطاع.

على صعيد آخر، كشف الجهاز المركزي المصري للتعبئة العامة والإحصاء عن تراجع عجز الميزان التجاري 24.6% إلى 3.34 مليار دولار في مايو (أيار) الماضي، حيث ارتفعت الصادرات 1.6% وانخفضت الواردات 14.8% في المئة. وزادت الصادرات إلى 2.68 مليار دولار في مايو، من 2.64 مليار قبل

■ انخفاض معدّل البطالة في المغرب 8.5 في المئة



إلى 5.2 مليون طن هذا العام مقارنة مع العام الماضي. لكن خسائر الوظائف في القطاع الزراعي طغت عليها وظائف جديدة في قطاعي الخدمات والصناعة. وتتوقع مندوبية التخطيط، وهي هيئة مستقلة عن الحكومة، أن يتباطأ النمو الاقتصادي في المغرب إلى 2.7 بالمئة في 2019 من ثلاثة بالمئة في 2018.

المصدر (موقع cnbc عربي، بتصرف)

كشفت المندوبية السامية للتخطيط في المغرب عن انخفاض معدل البطالة في البلاد إلى 8.5 في المئة مع نهاية يونيو (حزيران) من 9.1 في المئة قبل عام، بدعم من مكاسب للوظائف في المناطق الحضرية غطت على خسائر في المناطق الريفية، حيث ساهمت المدن بتوفير 132 ألف وظيفة بينما خسرت المناطق الريفية 125 ألف وظيفة بسبب تراجع النشاط الزراعي.

وتتوقع الحكومة المغربية أن يؤدي تراجع هبوط الأمطار بنسبة 23 في المئة خلال هذا العام إلى خفض محصول الحبوب بنسبة 50 في المئة

■ "فيتش" تتوقع زيادة عمليات الاندماج بين المصارف الإسلامية الخليجية



خفض التكاليف التشغيلية. وشهدت الخدمات المصرفية الإسلامية نمواً على مدى السنوات العشر الماضية، حيث تحاول معظم دول مجلس التعاون الخليجي بناء قدراتها التمويلية وإنشاء مراكز تمويل إسلامية محلية. كما نمت إمكانية الوصول إلى أدوات التمويل الإسلامية والصكوك مع ابتكار المزيد من المنتجات المتوافقة مع الشريعة. وفي الإمارات، من المحتمل اندماج بنك «دبي الإسلامي» مع «نور بنك»، الأمر الذي سيؤدي إلى خلق لاعب رئيسي أكثر تطوراً يستفيد من تطوير المنتجات والأعمال. المصدر (صحيفة الخليج الإماراتية، بتصرف)

توقعت وكالة "فيتش" في تقرير حديث أن تزداد عمليات الاندماج والاستحواذ بين المصارف الإسلامية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، حيث لا تزال العديد من المصارف تغتفر إلى وضع السوق اللازم للتنافس مع أقرانها الكبار، خاصة في الأسواق التي تعاني تضخماً في أعداد البنوك. وبحسب الوكالة ستكون عمليات الاندماج إيجابية في نهاية المطاف للقطاع المصرفي الإسلامي من خلال إنشاء كيانات أكبر وأقوى وأكثر كفاءة. وتتمحور عمليات الاندماج والاستحواذ للخدمات المصرفية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي حول البحث عن ميزة تنافسية لتعزيز فرص النمو وبناء ودائع منخفضة التكلفة، فضلاً عن

■ قطر: فائض الميزان التجاري تجاوز 11.1 مليار دولار



شهدت الصادرات ارتفاعاً في الآلات ومعدات النقل (أغلبها إعادة تصدير) بما قيمته 200 مليون ريال، و100 مليون ريال في المواد الخام غير الصالحة للأكل باستثناء الوقود. المصدر (صحيفة العربي الجديد، بتصرف)

حقق الميزان التجاري القطري (الفرق بين إجمالي الصادرات والواردات) خلال الربع الثاني من العام الجاري فائضاً مقداره 40.7 مليار ريال (نحو 11.1 مليار دولار)، مقارنة بالفائض المحقق للربع الثاني من عام 2018 والبالغ 47.7 مليار ريال (13 مليار دولار). ووفقاً لجهاز التخطيط والإحصاء، حول "النشرة الربعية لإحصاءات التجارة الخارجية السلعية لدولة قطر"، بلغ إجمالي قيمة الصادرات القطرية خلال الربع الثاني من العام الجاري 66.9 مليار ريال، أي بانخفاض قدره 8.8 مليارات ريال وبنسبة 11.7 في المئة مقارنة بالربع الثاني من 2018 والذي سجل إجمالي صادرات 75.8 مليار ريال.

وأظهر جهاز التخطيط والإحصاء أن السبب الرئيسي في انخفاض إجمالي الصادرات خلال الربع الثاني من عام 2019 يرجع إلى انخفاض صادرات الوقود المعدني، ومواد التشحيم والمواد المشابهة بقيمة 7.5 مليارات ريال، والمواد الكيماوية ومنتجاتها غير المذكورة بما يعادل 800 مليون ريال، وانخفاض في السلع المصنعة والمصنفة أساساً حسب مادة الصنع بنحو 800 مليون ريال، ومن جانب آخر